التباين المكاني (الجغرافي) للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء لدورتين الانتخابيتين ٢٠٠٥ -٢٠١٠ البرلمانية (دراسة في جغرافية الانتخابات)

الأستاذ الدكتور

مجيد حميد شهاب

الباحث

حيدر عبد الأمير رزوق

جامعة الكوفة - كلية الآداب

التباين المكاني (الجغرافي) للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء للدورتين الانتخابيتين ٢٠٠٥ -٢٠١٠ البرلمانية (دراسة في جغرافية الانتخابات)

الأستاذ الدكتور
مجيد حميد شهاب
الباحث
حيدر عبد الأمير رزوق
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة

إن احد الاعتبارات المهمة لموضوع دراسة الانتخابات على مستوى الدولة هو ظهور الاختلافات الإقليمية (المكانية) للسلوك الانتخابي لمواطني الدولة ، والذي يمثل بدوره التباين والتغير في النشاط والتوجهات السياسية للأحزاب والمجموعات الأخرى المنظمة وغير المنظمة على حد سواء ، ومن دورة انتخابية إلى أخرى وبذلك تندرج جغرافية الانتخابات تحت ظلال الجغرافية السياسية .

إذ تدرس جغرافية الانتخابات العلاقة القائمة بين الانتخابات والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، بهدف الوقوف على اثر المكان على التصويت ،فأصوات الناخبين تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالعوامل الجغرافية المتمثلة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا التأثير ينعكس بشكل ايجابي أو سلبي على نسبة المشاركة الانتخابية وتباينها ، بحسب قناعات الناخبين وتأثيرات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد .

والمشاركة في الانتخابات عملية مهمة فمن خلال المشاركة يتم اختيار القادة السياسيين كما يتم التأثير على السياسات العامة ، وعملية التصويت ماهي الا عبارة عن مشاركة في الانتخابات ولكن الادلاء بالصوت ليس هو الاسلوب الوحيد في المشاركة ، فهناك صور اخرى للمشاركة في الانتخابات مثل الانضمام الى حزب من الاحزاب ، وحق الاقتراع او التصويت في الانتخابات التي تجري

دورياً ، والترشيح للانتخابات وتشكيل الاحزاب السياسية والمشاركة فيها وتنظيم الحملات الانتخابية وتولي المناصب عن طريق الفوز في الانتخابات .

المحور الأول

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في دور العوامل الجغرافية في التباين المكاني للمشاركة الانتخابية في المحافظة .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة قوية بين العوامل الجغرافية وبين التباين المكاني للمشاركة الانتخابية في منطقة الدراسة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على اتجاهات الناخبين في المشاركة بالانتخابات ، وتحديد مدى التباين الجغرافي بين اقضية ونواحي المحافظة للسلوك الانتخابي بحسب تاثير العوامل الجغرافية والنتائج المترتبة على هذا التاثير في حجم المشاركة الانتخابية .

منهجية البحث :

تم أتباع المنهج المساحي المعتمد على أسلوب الخارطة باعتبارها وسيلة جيدة في أبراز وتوضيح التباين المكاني للبيانات الانتخابية ، كما أُعتمد المنهج المكاني والذي يركز على أثر المكان في صياغة القرار التصويتي للناخب ، وهذين المنهجين هما من المناهج المتبعة في جغرافية الانتخابات .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور أساسية وضعت على الترتيب الآتي :

المحور الأول : ويتضمن (مشكلة البحث – فرضية البحث – هدف البحث – منهجية البحث – هيكلية البحث) .

المحور الثاني : ويتناول (تعريف جغرافية الانتخابات وعلاقتها بالجغرافية السياسية - التنظيم المكاني للانتخابات) .

المحور الثالث : التوزيع الجغرافي للمسجلين في المحافظة ، ويشمل:-

١- التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين الى عدد السكان بحسب التقسيمات الإدارية للمحافظة لانتخابات ٢٠٠٥.

٢- التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين الى عدد السكان بحسب التقسيمات الإدارية للمحافظة لانتخابات ٢٠١٠.

٣- الفرق في أعداد المسجلين بالوحدات الإدارية للمحافظة للدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠١٠) .

المحور الرابع : التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في المحافظة ، ويضم :-

١- التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ في المحافظة .

٢- التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٢٠١٠ في المحافظة .

وتضمن البحث بالإضافة الى ذلك الاستنتاجات والتوصيات وكذلك مستخلص باللغة العربية والانكليزية .

المحور الثاني

أولاً : **تعريف جغرافية الانتخابات وعلاقتها بالجغرافية السياسية** :-

هي فرع معاصر للجغرافية السياسية والذي عن طريقه نستطيع تفسير التباين في الانماط الانتخابية السائدة في زمان ومكان معين ، ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الانتخابي من مكان لاخر ومن دائرة انتخابية الى اخرى .

وكثيراً مايطلق على جغرافية الانتخابات أسم التحليل المكاني للانتخابات ، والتي تهدف الى معرفة اثر المكان الجغرافي على التصويت [١] ، وبما ان الجغرافية السياسية تدرس اهم ظاهرة سياسية على الارض والمتمثلة بالدولة فإن جغرافية الانتخابات ارتباطاً طريقة والية تداول السلطة وتكوين النظام السياسي والحكومة

التي تمثل عنصر حيوي هام في حياة الدولة ، فالانتخابات كما هو معروف تمثل اسلوب تنظيم الحكم في الدولة على عدة مستويات مكانية ، على مستوى الدولة وعلى مستوى اقاليمها وعلى مستوى تكويناتها السياسية والادارية المحلية ، ولهذا ولغرض قيام الجغرافية السياسية بوظيفتها في هذا المجال فإن جغرافية الانتخابات تعتبر بحق الاتجاه التطبيقي لها ، اذ تمثل عمل الجغرافي في الميدان لا سيما وان الجغرافية السياسية عند دراستها لعملية الانتخابات تربط بين العامل الجغرافي من جهة ونتائج الانتخابات من جهة اخرى ، وهذا الربط يمثل الفعل التطبيقي للجغرافية السياسية [٢] ، فنتائج الانتخابات ومن ثم نمط النظام السياسي الذي يتولى السلطة في الدولة ماهي الا حصيلة ونتاج شبكة متفاعلة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية ، فطبيعة العامل الجغرافي وانتشاره وقوته كلها تؤثر في نتائج العملية الانتخابية بدءاً من مرحلة الاعداد والتنظيم لها وحضور الناخبين للتصويت وفرز الاصوات ، تُعَدِ انعكاس لتوجهات الناخبين المتأثرة اصلاً بالعاملين الطبيعي والبشري [٣]

ثانياً : التنظيم المكاني للانتخابات :-

يتطلب لإجراء الانتخابات تقسيم الدولة التي ستجري فيها الانتخابات الى دوائر انتخابية ، ثم تحديد اللجان الانتخابية في داخل الدوائر ، وان أهمية التقسيم تكمن في التمكين الصحيح لهيئة الناخبين من ممارسة حقها الانتخابي بسهولة ويسر ، ولضمان تحقيق انتخابات حرة وعادلة يستوجب تقسيم البلد الى مجموعة من الدوائر الانتخابية بحسب مقتضيات عدد السكان ومساحة الإقليم وطبيعة النظام الانتخابي المتبع ، فالتقسيم يعد لازماً لإسباغ الجدية والنزاهة على الانتخابات وحتى تأتي أرادة الناخبين معبرة تماماً عن الإرادة العامة للشعب [٤] ، كما ان التقسيم يشكل أداة لا غنى عنها لتمكين الناخبين من الاختيار الأمثل بين المرشحين ، الأمر الذي يكون غير متاح او بالغ الصعوبة بالنسبة لهم في الحالة التي تكون فيها الدولة دائرة انتخابية واحدة مما يعيق الناخبين من التعرف الجيد

بالمرشحين وما ينجم عنه من صعوبة في الحكم من قبل الناخبين على ما يتمتع به كل مرشح من كفاءة [٥] . وفي ظل تعدد الأحزاب والمرشحين والمنافسة الحرة وعدم المحاباة والامتناع عن التزوير ، ينشأ نمط مكاني انتخابي جدير بالدراسة ، والية ترسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع الناخبين على تلك الدوائر ومراكز الاقتراع هي من مهام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بالاعتماد على إحصاءات السكان وفق البطاقة التموينية .

ووفقاً لذلك قسم العراق الى ثمانية عشر دائرة انتخابية بعدد محافظات البلد وخصص لكل دائرة عدد من النواب يتلاءم مع عدد السكان، أذ خصص لكل (١٠٠٠٠٠) شخص ، نائب واحد يمثلهم في البرلمان العراقي ، وتحتوي هذه الدوائر على مراكز اقتراع وبحسب مراكز تسجيل الناخبين (وكلاء البطاقة التموينية) في كل مركز اقتراع خصص عدد معين من الناخبين المسجلين مدونة في السجل الانتخابي الخاص به ، ويضم المركز عدد من المحطات الانتخابية في كل منها أسماء معينة للناخبين وبحسب الحروف الأبجدية .

المحور الثالث

التوزيع الجغرافي للمسجلين في المحافظة

يعد سجل الناخبين وحجم السكان الذين يحق لهم الانتخاب من أهم ركان العملية الانتخابية. وان أي خلل في هذه السجلات يؤثر بشكل أو بآخر في العملية الانتخابية . وبدءاً من حق المواطن في التصويت ، وانتهاءً بأحداث تغيير في عدد مقاعد كل دائرة انتخابية ، والوزن الانتخابي للكيانات المتنافسة [٦] وعلى المستوى العملي تفترض عملية تسجيل الناخبين معايير أهلية واضحة وان يطبقها المسئولون المدربون تطبيقاً سليماً واعتماداً على الطريقة المتبعة ، سواء أكانت طريقة التسجيل الاختياري أم طريقة القائمة الرسمية ، فإنه يجب إن يكون الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط على وعي بالإجراء الذي سيقومون به وينبغي نشر قوائم الانتخاب فوراً ، وأن تكون هناك وسائل واضحة ومتاحة لتصحيح

الأخطاء بما في ذلك الأسماء المحذوفة أو الملغاة للموتى أو الذين انتقلوا إلى أماكن أخرى(٧) ، بلغ عدد الناخبين المسجلين في العراق في انتخابات (١٥/كانون الأول/٢٠٠٥) نحو (١٥,٥٦٨,٧٠٢) ناخب وذلك بحسب بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بما نسبته (٥٥,٤٪) من إجمالي سكان العراق البالغ (٢٨,١٠٢,٢١٣) نسمه في حين بلغ عدد المسجلين في محافظة كربلاء نحو(٤١٣٢٠٠) ناخب، بما نسبته (٢,٦٪) من مجموع المسجلين في العراق .

أولا : التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين إلى عدد السكان بحسب التقسيمات الإدارية للمحافظة في انتخابات (١٥/ك١/٢٠٠٥)

تتباين نسبة الناخبين إلى مجموع السكان تبعاً للعمر الذي حدده المشرعون لممارسة حق الانتخاب حيث يختلف هذا العمر من دولة إلى أخرى . ويتراوح مابين (١٨)عاماً في اغلب البلدان ومنها العراق وإلى(٢١) عاماً في بلدان أخرى .

لقد تباينت أعداد المسجلين (١٨سنة فأكثر)الذين يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية في منطقة الدراسة ، فبلغت أعلى نسبة في قضاء مركز المدينة (٥٩,٩٪) من مجموع سكان القضاء ، في حين انخفضت هذه النسبة في ناحية الجدول الغربي اذ بلغت (٣٦,١٪) و من خلال الجدول (١) والخريطة (١) يمكن تقسيم الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة بحسب نسبة السكان في سن المشاركة الانتخابية من مجموع سكان الوحدات الإدارية إلى فئتين رئيسيتين هما كالأتي :-

الفئة الأولى : الأقضية التي ارتفعت فيها نسبة عدد المسجلين عن المعدل العام البالغ (٤٦،٧).

تضم هذه الفئة كل من قضاء مركز المدينة (٥٩,٩٪) قضاء الهندية (٤٩,٤٪) ، قضاء عين التمر (٤٧,٣٪) . وبلغ مجموع المسجلين في هذه الأقضية (٢٧٠٠٠٠) شخص ، بما نسبته (٦٥,٣٪) من مجموع المسجلين في المحافظة البالغ عددهم (٤١٣٢٠٠) ناخب ، والسبب في ارتفاع نسبة المسجلين في هذه المناطق يرجع إلى أنها تُعد مراكز مدن تستقطب إليها السكان بسبب توفر الخدمات ووجود

المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى نشاط الحركة الاقتصادية فيها بالمقارنة مع المناطق الأخرى من المحافظة .

الفئة الثانية : (النواحي التي انخفضت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام في المحافظة).

تشمل هذه الفئة كل من (ناحية الحر - ٤٤,٢٪ وناحية الحسينية - ٤٣,٢٪ ، وناحية الجدول الغربي (٣٦,١٪) وبلغ عدد المسجلين في هذه الفئة (١٤٣٢٠٠) ناخب ، بما نسبته (٣٤.٧٪) من مجموع عدد المسجلين في المحافظة ، وعند مقارنة مدى تأثير نسبة المسجلين في هذه النواحي على نتائج الانتخابات في كربلاء نلاحظ أن تأثيرها أقل مقارنة مع أقضية المحافظة ، وذلك لان عدد المسجلين مقارنة إلى عدد السكان لم يزد عن المعدل العام في هذه النواحي ، فمثلا بلغت نسبة الفرق عن المعدل في قضاء مركز المدينة (١٣,١٪) . بينما انخفضت هذه النسبة في ناحية الجدول الغربي إلى سالب (١٠,٥٪) .

ومن خلال ملاحظات المجموع الكلي لعدد المسجلين في المحافظة التي تشكل نسبة (٤٢,٥٪) من المجموع الكلي لسكان المحافظة البالغ (٨١٩٣٧٦) نسمة ، يتبين لنا ان ما يقارب من نصف سكان كربلاء لا يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية ، طبقاً لقانون الانتخابات والذي حدد سن المشاركة بـ (١٨) عام .

جدول (١)

نسبة المسجلين في انتخابات ١٥/ك١/٢٠٠٥ إلى عدد سكان الاقضية والنواحي في المحافظة

ت	القضاء أو الناحية	عدد السكان	عدد المسجلين	النسبة ٪	الفرق عن المعدل ٪
١	قضاء مركز المدينة	٣٥٩٣٠٥	٢١٥٣٠٠	٥٩،٩	١٣،١
٢	قضاء الهندية	٨٨٩١٣	٤٤٠٠٠	٤٩،٤	٢،٧
٣	قضاء عين التمر	٢٢٥٨٦	١٠٧٠٠	٤٧،٣	٠،٦٣
٤	ناحية الحسينية	١١١٣٣٦	٤٨٢٠٠	٤٣،٢	-١٠،٥
٥	ناحية الجدول الغربي	١٢٣٠١١	٤٤٥٠٠	٣٦،١	- ٢،٥
٦	ناحية الحر	١١٤٢٢٥	٥٠٥٠٠	٤٤،٢	- ٣،٤
٧	المجموع	٨١٩٣٧٦	٤١٣٢٠٠	٤٦،٧	———

المصدر : الباحث اعتماداً على :

١-البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء في محافظة كربلاء لسنة ٢٠٠٥بيانات غير منشورة .

٢-بيانات مكتب مفوضية كربلاء،قسم تسجيل الناخبين.

خريطة (١)

نسبة المسجلين في انتخابات ١٥ / ١ / ٢٠٠٥ إلى عدد سكان الأقضية والنواحي في المحافظة

المصدر :جدول ١بالاعتماد على: ١-البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء في محافظة كربلاء لسنة ٢٠٠٥بيانات غير منشورة ، وبيانات مكتب مفوضية كربلاء،قسم تسجيل الناخبين.

ثانيا : التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين إلى عدد السكان بحسب التقسيمات الإدارية للمحافظة في انتخابات (٧/آذار/٢٠١٠)

ارتفع عدد المسجلين في هذه الانتخابات في منطقة الدراسة إلى (٥٣٧٣٠٠) ناخب ، بما نسبته (٢,٨٪) من مجموع الناخبين في العراق والبالغ (١٨.٦٦٥.٥٤٥)

ناخباً ، وقد بلغت نسبة المسجلين في المحافظة (٥٣٪) من مجموع سكان المحافظة والبالغ(١,٠١٥٦١٣) نسمة توزعوا على الوحدات الإدارية في المحافظة ، وقد سجلت ناحية الحر أعلى نسبة تسجيل للناخبين بلغت (٦٦,٣٪) من مجموع سكان الناحية بعد أن كانت نسبة المسجلين فيها(٤٤,٢٪) ، في انتخابات ٢٠٠٥ ، بينما سجل قضاء مركز المدينة ادني نسبة للمسجلين بلغت (٥٠,٣٪) من مجموع سكان القضاء بعد أن كانت النسبة في انتخابات ٢٠٠٥ تبلغ (٥٩,٩٪) أي بانخفاض قدره (٩,٥٪) ، ومن خلال الجدول (٢) والخريطة (٢) يمكن تقسيم أقضية ونواحي المحافظة بحسب نسبة المسجلين في كل منها إلى فئتين رئيسيتين هما كالاتي :-

الفئة الأولى : (**النواحي التي ارتفعت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام البالغ ٥٤**٪)

تتمثل هذه الفئة في ناحية الحر فقط بنسبة زيادة عن المعدل بلغت (١٣،٣٪) و بلغ مجموع المسجلين في هذه الناحية (٦٦٣٥٦) ناخب ، بما نسبته (١٢,٣٪) من المجموع الكلي للمسجلين في المحافظة البالغ (٥٣٧٣٠٠) ناخب . والسبب في هذه الزيادة يعود إلى زيادة أعداد المسجلين في هذه الانتخابات مقارنة مع أعدادهم في انتخابات ٢٠٠٥ في هذه الناحية البالغ (٥٠٥٠٠) ناخب ، أي بزيادة بلغت (١٥٨٥٦) ناخب . بنسبة (٢٢,١٪) ، وهذا بسبب دخول أعداد جديدة من المسجلين ممن يحق لهم الانتخاب .

الفئة الثانية : (**الأقضية والنواحي التي انخفضت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام في المحافظة**)

تضم هذه الفئة على الترتيب من الأعلى إلى الأدنى كما موضحة في الجدول

(٢) كل من (قضاء الهندية ، قضاء عين التمر، ناحية الحسينية ، ناحية الجدول الغربي ، وقضاء مركز المدينة) ، بلغ مجموع المسجلين في هذه الفئة (٤٧٠٩٤٤) ناخب ، بما نسبته (٨٧,٦٪) من عدد المسجلين في المحافظة .

جدول (٢)

نسبة المسجلين في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠إلى عدد سكان الاقضية والنواحي في المحافظة

ت	القضاء أو الناحية	عدد السكان	عدد المسجلين	النسبة ٪	الفرق عن المعدل ٪
١	قضاء مركز المدينة	٥٦١٨٨٧	٢٨٣٠٨٤	٥٠،٣	- ٣،٦
٢	قضاء الهندية	١١٢٥٤٨	٥٩٠٣٧	٥٢،٤	- ١،٥
٣	قضاء عين التمر	٢٥٤٣٥	١٣٢٣٣	٥٢	-١
٤	ناحية الحسينية	١١٦٥٧٣	٦٠٠٣٧	٥١،٥	- ٢،٥
٥	ناحية الجدول الغربي	١٠٨٣١٣	٥٥٥٥٣	٥١،٢	-٢،٧
٦	ناحية الحر	٩٠٨٥٧	٦٦٣٥٦	٦٦،٣	١٣،٣
٧	المجموع	١٠١٥٦١٣	٥٣٧٣٠٠	٥٤	ـــــ

المصدر : بالاعتماد على :

١- بيانات دائرة الاحصاء المركزي في محافظة كربلاء لسنة ٢٠١٠.

٢- بيانات مكتب مفوضية كربلاء – قسم تسجيل الناخبين .

وهذا الانخفاض العام في نسبة المسجلين في هذه المناطق من المحافظة وللدورتين الانتخابيتين البرلمانيتين يدل على أن هناك أعداد ممن يحق لهم المشاركة الانتخابية غير مسجلين في سجلات الناخبين .

خريطة (٢)

نسبة المسجلين في انتخابات ٧ / ٣ / ٢٠١٠ إلى عدد سكان الأقضية والنواحي في المحافظة

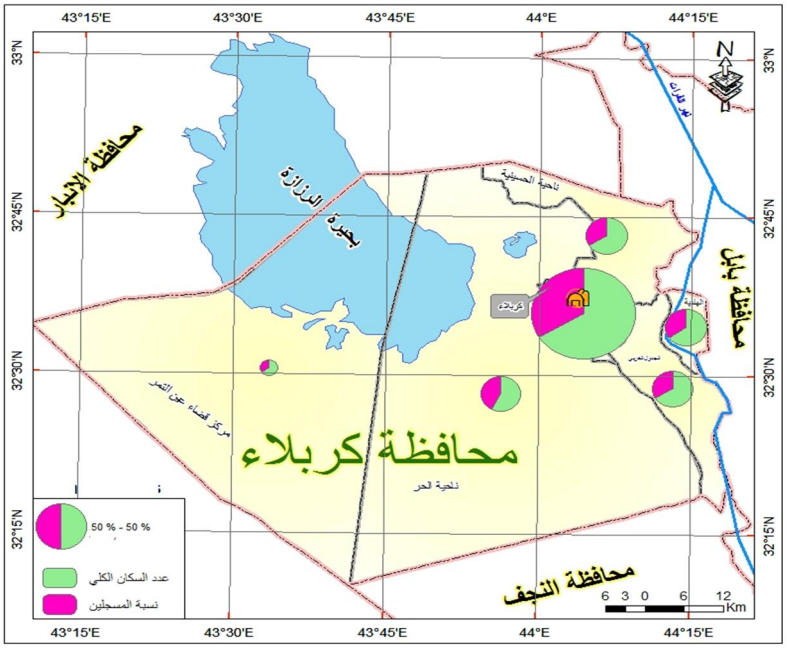

المصدر :جدول (٢) بالاعتماد على: ١-البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء في محافظة كربلاء لسنة ٢٠١٠بيانات غير منشورة ، وبيانات مكتب مفوضية كربلاء،قسم تسجيل الناخبين.

المصدر : جدول (٢) بالاعتماد على

١- البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء في محافظة كربلاء لسنة ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بيانات غير منشورة ،

٢- بيانات مكتب مفوضية كربلاء / قسم تسجيل الناخبين

ثالثاً - الفرق في أعداد المسجلين بالوحدات الإدارية للمحافظة للدورتيين الانتخابيتين (٢٠٠٥/٢٠١٠)

تطورت أعداد المسجلين في المحافظة خلال المدة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)بصورة واضحة نحو الزيادة . إذ بلغت جملة أعداد المسجلين في منطقة الدراسة لعام ٢٠١٠ نحو (٥٣٧٣٠٠)ناخب، بنسبة زيادة بلغت نحو (٦,٢٦٪) بالمقارنة مع انتخابات

٢٠٠٥ التي سجلت فيها أعداد المسجلين نحو (٤١٣٢٠٠) ناخب . أي أن أعداد المسجلين ممن يحق لهم الانتخاب بالمحافظة قد ازدادت خلال الخمس سنوات الماضية ، ويرجع ذلك بصورة عامة إلى معدلات النمو الطبيعية في أعداد السكان وبالتالي النمو في أعداد السكان ممن يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية .

وعند مقارنة أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ مع أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية ومن ملاحظة الجدول (٣) والخريطة (٣) يتبين الآتي :

١- ارتفاع أعداد المسجلين الذين يحق لهم التصويت في انتخابات ٢٠١٠ بزيادة بلغت (١٢٤١٠٠) ناخب . توزعت هذه الزيادة على أقضية ونواحي المحافظة بنسب مختلفة .

٢- حصلت أكبر نسبة زيادة في أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ في قضاء مركز المدينة (٦٧٧٨٤) ناخب بما نسبته (٦١,٧٪) من مجموع الزيادة البالغة (١٠٩٨٢٩) ناخب . والسبب يرجع إلى انخفاض أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ ، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان في هذا القضاء مقارنة بأقضية ونواحي المحافظة الأخرى . فنسبة المسجلين في هذا القضاء في انتخابات ٢٠١٠ تمثل ما نسبته (٥٠,٨٪) من مجموع سكان القضاء البالغ عددهم (٥٦١٨٨٧) شخص وهذه النسبة هي اقل من المعدل العام في المحافظة .

٣- جاء قضاء الهندية بالمرتبة الثالثة من حيث نسبة المسجلين بمقدار بلغ (٤٩.٤٪) في انتخابات ٢٠٠٥ ليصبح بمقدار (٥٢,٤٪) في انتخابات ٢٠١٠ ، ثم جاءت ناحية الحسينية .

بالمرتبة الرابعة بزيادة بلغت (١١٨٣٧) ناخب ، بنسبة (١٠,٧٪) في حين انخفضت النسبة الزيادة بقليل في ناحية الجدول الغربي الذي بلغت فيه النسبة

(١٠٪) أي ما يقارب (١١٠٥٣) ناخب بالمقارنة مع انتخابات ٢٠٠٥ .

٤- سجل قضاء عين التمر أدنى نسبة زيادة في أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ ، بلغت (٢٥٣٣) ناخب . بنسبة فرق مئوية (٢,٣٪) عن انتخابات ٢٠٠٥ ، وتعد هذه الزيادة القليلة في هذا القضاء طبيعية ، لان نسبة سكان القضاء مقارنة مع سكان المحافظة تبلغ (٢,٥٪) للعام ٢٠١٠ .

جدول (٣)

الفرق بين نسبة المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٠البرلمانيتين

ت	اسم القضاء أو الناحية	عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥	عدد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠	الفرق	نسبة الفرق٪
١	قضاءمركز المدينة	٢١٥٣٠٠	٢٨٣٠٨٤	٦٧٧٨٤	٦١،٧
٢	قضاء الهنادية	٤٤٠٠٠	٥٩٠٣٧	١٥٠٣٧	١٣،٦
٣	قضاء عين التمر	١٠٧٠٠	١٣٢٣٣	٢٥٣٣	٢،٣
٤	ناحية الحسينية	٤٨٢٠٠	٦٠٠٣٧	١١٨٣٧	١٠،٧
٥	ناحيةالجدول الغربي	٤٤٥٠٠	٥٥٥٥٣	١١٠٥٣	١٠
٦	ناحية الحر	٥٠٥٠٠	٦٦٣٥٦	١٥٨٥٦	١٤،٤
٧	المجموع	٤١٣٢٠٠	٥٣٧٣٠٠	١٠٩٨٢٩	ـــــ

المصدر : بالاعتماد على :

١- بيانات مكتب مفوضية كربلاء ، قسم تسجيل الناخبين .

خريطة (٣)

الفرق بين نسبة المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٠ في المحافظ

المصدر :جدول (٣) بالاعتماد على: البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء في محافظة كربلاء
لسنة ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بيانات غير منشورة ، وبيانات مكتب مفوضية كربلاء،قسم تسجيل الناخبين

المصدر : جدول (٣) بالاعتماد على

١- البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء في محافظة كربلاء لسنة ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بيانات غير منشورة ،

٢- بيانات مكتب مفوضية كربلاء / قسم تسجيل الناخبين

المحور الرابع

التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في المحافظة

تعني المشاركة الانتخابية الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية للمجتمع من خلال ممارسة مسؤولة للحق الانتخابي ونهج سلوك سياســـي واعٍ . ويعد

عنصر المشاركة في الانتخابات من أهم ركائز العملية الانتخابية الناجحة ومدى فاعليتها ، وهو في الوقت ذاته مؤشر على مدى التفاعل بين المجتمع والقادة السياسيين وتعبير عن مشاركة الشعب في صناعة القرار السياسي واختيار النخبة الحاكمة[٨]، وقد تباينت أراء الفقه السياسي والدستوري حول تكيف الانتخاب ، فهناك رأي يذهب إلى عده حقاً شخصياً يستطيع الفرد الناخب التغاضي عنه ، في حين يشير البعض الأخر إلى اعتباره وظيفة اجتماعية تهدف إلى تحقيق الصالح العام بوصف الفرد جزءاً من المجتمع ، كما يعده البعض واجباً وطنياً يجب القيام به ويعاقب كل من يخالفه ، ذلك بحسب فلسفة الدولة في النظر إلى مشاركة الشعب في ممارسة سيادته عن طريق الانتخابات ، واختلاف النظرة إلى مهمة التصويت[٩] . وقد جعل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ المشاركة الانتخابية حقاً سياسياً للمواطنين سواء كانوا رجالاً أم نساءً ، لهم حق التمتع بالحقوق السياسية كحق التصويت والترشيح[١٠] . لكن التساؤل المهم في هذا السياق عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمقترعين أو غير المقترعين .هل الناخبين من المتعلمين أم غير المتعلمين؟هل هم من الذكور أم من الإناث ؟ من الشباب أم من كبار السن ؟ يعملون أم عاطلين عن العمل ؟ منتمون إلى الأحزاب أم مستقلون ؟ من فئة اجتماعية معينة أم من كل الفئات ؟ من عرق أو مذهب معين أم من الجميع من الحضر أم من الريف . . . الخ من التساؤلات ولان الإجابة عن هذه التساؤلات قد ينتج سلوكاً تصويتياً متبايناً ، تبعاً لتأثير عامل أو مجموعة عوامل مستقلة أنتجت هذا السلوك ألتصويتي أو ذاك ، وبالتالي تؤثر بشكل أو بأخر في نتائج الانتخابات لصالح حزب أو أحزاب معينة[١١] .

أولا - التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ١٥ /ك١/٢٠٠٥ في المحافظة :

بلغ عدد المشاركين في هذه الانتخابات على مستوى العراق (١٢٣٩٦٦٣١) ناخبا من مجموع المسجلين البالغ عددهم (١٥٨٣١٠٨٥) شخصاً ،بما نسبته (٧٨٪) من مجموع المسجلين ، توزع هولاء المشاركون في داخل العراق وخارجه

بأعداد ونسب متباينة منهم (١٢٠٩٨٢٤٨) ناخب داخل العراق بما نسبته (٧٦٪) من مجموع المسجلين في العراق وبنسبة (٩٨٪) من عدد المشاركين الكلي ، في حين بلغ عدد المشاركين خارج العراق (٢٩٨٣٨٣) ناخب بما نسبته (٢٪) من مجموع المشاركين . أما في منطقة الدراسة فبلغ عدد المشاركين (٣٠٩٧٧١) ناخب ، بما نسبته (٢٪) من مجموع المشاركين داخل العراق وخارجه ، وبنسبة (٣٪) من مجموع المشاركين داخل العراق ، وقد بلغ مجموع الأصوات الصحيحة (١٢١٩١١٣٣) ورقة ، بما نسبته (٧٧٪) من مجموع المسجلين في العراق ، في حين بلغ عدد الأوراق الباطلة (٢٠٥٤٩٨) ورقة بما نسبته (١,٦٥٪) من مجموع المشاركين ، أما في محافظة كربلاء فبلغ مجموع الأوراق الصحيحة (٣٠٥٢٩٢) ورقة بما نسبته (٧٣,٨٪) من مجموع المسجلين فيها ، وبما نسبته (٣٪) من مجموع الأوراق الصحيحة في العراق في حين بلغ عدد الأوراق الباطلة (٤٤٧٩) ورقة بما نسبته (١,٤٤٪) من مجموع المشاركين في المحافظة ونسبة (٢,١٨٪) من مجوع الأوراق الباطلة في العراق .وبهذا بلغت الحصة (quota) (٥٠٨٨٢) صوت . وخصص لها (٦) مقاعد . والذي يعنينا هو التوزيع الجغرافي للمشاركين في منطقة الدراسة في هذه الانتخابات والبالغ عددهم (٣٠٩٧٧١) ناخباً ، توزعوا على أقضية ونواحي المحافظة بنسب وأعداد مختلفة ، ومن خلال ملاحظة الجدول (٤) والخريطة (٤) يتبين الآتي :

جدول (٤) نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ في المحافظة .

ت	اسم القضاء أو الناحية	عدد المسجلين	عدد المشتركين	النسبة ٪
١	قضاء مركز المدينة	٢١٥٠٣٠	١٥٥٨١٥	٧٢.٣
٢	قضاء الهندية	٤٤٠٠٠	٣٥٠٤٩	٧٩.٦
٣	قضاء عين التمر	١٠٧٠٠	٨٥٧٦	٨٠.١
٤	ناحية الحسينية	٤٨٢٠٠	٣٦١٣٨	٧٥
٥	ناحية الجدول الغربي	٤٤٥٠٠	٣٤٩٨٣.٦٤	٧٨.٦
٦	ناحية الحر	٥٠٥٠٠	٣٩٢٠٩.٢	٧٧.٦
المجموع	ــــــــــــ	٤١٣٢٠٠	٣٠٩٧٧١	٧٤.٩

المصدر : بالاعتماد على بيانات مكتب مفوضية كربلاء .

١- تتفاوت نسبة المشاركة في العملية الانتخابية بين أقضية ونواحي المحافظة بنسب متقاربة إلى حد ما ، فقد بلغت أعلى معدلاتها في قضاء الهندية وعين التمر ، بينما انخفضت إلى اقل مستوياتها في قضاء مركز المدينة .

خارطة (٤)

نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ في المحافظة

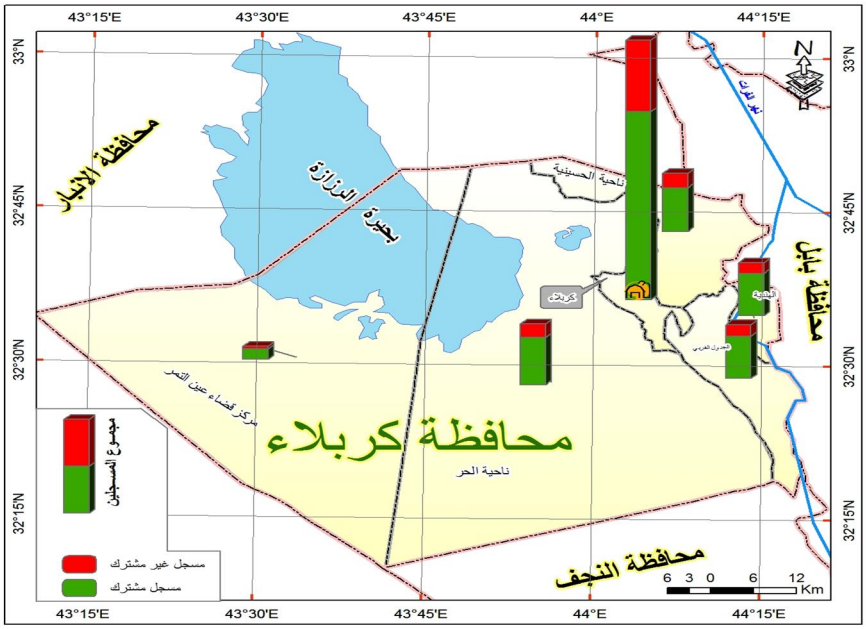

المصدر :جدول (١١) بالاعتماد على: بيانات مكتب مفوضية كربلاء،قسم تسجيل الناخبين

المصدر : جدول (٤) بالاعتماد على بيانات مكتب مفوضية كربلاء / قسم تسجيل

٢- بلغت نسبة المشاركة السياسية في المحافظة (٧٤,٩٧٪) من مجموع المسجلين فيها ، بينما تغيب عن التصويت (٢٥,٠٣٪) وتعد نسبة المشاركة هذه متوسطة إذا ما قورنت مع نسب المشاركة للمحافظات العراقية الأخرى(١٢). ولم تتغير هذه النسبة كثيراً عن نسبة المشاركة في انتخابات (٣٠/ك٢/٢٠٠٥) التي بلغت

(٧٤,٣٪) ، على الرغم من أن المحافظة تعد من المناطق التي تمتاز بنوع من الاستقرار الأمني النسبي ، مقارنة مع محافظة بغداد والمحافظات الغربية التي سجلت نسبة مشاركة مرتفعة فيها ، بالإضافة إلى أن مجتمع كربلاء يمتاز بوحدة بنية المجتمع الدينية واللغوية ، ويتميز سطحها بالانبساط فهي تقع ضمن إقليم السهل الرسوبي ، وهذا يعني سهولة في الحركة والتنقل . وتركز ثقل تأثير المرجعية فيها ، التي أفتى اغلب مراجعها بوجوب المشاركة في الانتخابات واستجابةً إلى فتواهم شارك الناخبين في المحافظة بهذه الانتخابات على أمل تشكيل حكومة شرعية تستمد قوتها من الشعب تحفظ للعراق سلامته وسلامة مواطنيه وتحقق لهم طموحاتهم المشروعة وترفع عن كاهلهم الظلم والاستبداد الذي عانوا منه خلال حكم النظام السابق .

ويمكن تقسيم أقضية ونواحي محافظة كربلاء بحسب نسبة المشاركة في هذه الانتخابات إلى فئتين رئيسيتين هما :

الفئة الأولى - (**أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من ٨٠**٪) :

وتتمثل في قضاء عين التمر ،إذا بلغ مجموع المشاركين فيه (٨٥٧٦) ناخباً بما نسبته (٨٠,١٪) من أجمالي المشاركين في المحافظة ،وارتفاع نسبة المشاركة في هذا القضاء تعود إلى تجانس بنية مجتمعه .

الفئة الثانية - (**أقضية ونواحي تراوحت فيها نسبة المشاركة بين ٧٠ – ٧٩,٦** ٪) :

وتضم هذه الفئة كل من قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي وناحية الحر والحسينية وقضاء مركز المدينة الذي سجل اقل نسبة مشاركة كما هي موضحة في الجدول (٤) . والسبب يعود إلى التركيبة الاجتماعية المعقدة للسكان ، والملاحظ أن نسبة المشاركة الانتخابية للفئتين في المحافظة تتقارب إلى درجة كبيرة والسبب هو غياب التنافس الحقيقي بين الأحزاب المختلفة وبحسب مكونات الشعب

العراقي (الشيعية والسنية والكردية وحتى الأقليات) إذ سيطرت على الساحة السياسية في المحافظة الأحزاب والتيارات الدينية الشيعية. ولعل السبب يعود إلى حالة الاصطفاف الطائفي الذي شهدته هذه الانتخابات إذ صوت اغلب الناخبين ليس بالمحافظة فحسب وإنما على مستوى العراق كلاً بحسب قوميته وطائفته وهذا ما أكدته اغلب الدراسات التي تناولت موضوع الانتخابات في العراق لهذه الدورة الانتخابية وللانتخابات التي سبقتها . وكان لبعض الأحزاب وبعض الرموز الدينية التي كانت غائبة عن الساحة العراقية خلال حكم النظام السابق ، دوراً كبيراً في تنمية هذا الشعور لدى الناخبين من أبناء الشعب الواحد عند الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات .

ألا انه ورغم كل ما يطرح من ملاحظات حول هذه العملية الانتخابية ، فإنها تبقى مع ذلك استحقاقاً قانونياً وسياسياً مهماً ، وتمثل محطة مهمة أخرى من محطات مسيرة الشعب العراقي وهو يتحدى العقبات والصعوبات باتجاه بناء الديمقراطية ومؤسساتها التمثيلية وبما يفضي إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية .

ثانيا - التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٧/ آذار/ ٢٠١٠ في المحافظة :

ارتفع عدد المشاركين في هذه الانتخابات في منطقة الدراسة إلى (٣٣٣٤٣٤) ناخباً ، بعد أن كان عددهم في انتخابات ١٥/ك١/ ٢٠٠٥ يبلغ (٣٠٩٧٧١) ناخباً ، بنسبة زيادة بلغت (٢٣٦٦٣) ناخباً ومن الملاحظ في هذه الدورة الانتخابية هو انخفاض نسبة أعداد المصوتين من مجموع المسجلين في المحافظة . فقد سجلت محافظة كربلاء نسبة مشاركة في هذه الانتخابات بلغت (٦٢٪) من مجموع المسجلين فيها والبالغ عددهم (٥٣٧٣٠٠) شخص بعد أن كانت تبلغ في انتخابات الدورة الأولى لمجلس النواب نحو (٧٤،٩٧٪) من مجموع المسجلين في المحافظة والبالغ (٤١٣٢٠٠) شخص، توزعت أعداد المشاركين في انتخابات ٢٠١٠ في داخل

العراق وخارجه بإعداد ونسب مختلفة . منهم (٣٢٥٣٢٣) ناخباً في داخل العراق (محافظة كربلاء) بما نسبته (٩٧,٥٪) من مجموع المشاركين ، و (٨١١١) ناخباً خارج العراق بما نسبته (٢,٤٣٪) من مجموع المشاركين ، وبلغ إجمالي التصويت الخاص في العراق نحو (٦٢٥,٦٥٥) ناخباً ، كان نصيب محافظة كربلاء منها (٦١٤٢٥) ناخب ، بما نسبته (٩,٨١٪) وبلغ إجمالي المصوتين خارج العراق (٢٧٨٣٥٩) ناخباً ،كان نصيب منطقة الدراسة منها (٨١١١) ناخباً بما نسبته (٢,٩١٪) . ويرجع سبب انخفاض نسبة المشاركة في محافظة كربلاء لهذه الدورة الانتخابية بالمقارنة مع مثيلتها انتخابات ٢٠٠٥ ، إلى جملة من الأسباب يمكن تلخيصها بالاتي :-

١- موقف المرجعية المحايد خلال هذه الانتخابات دون دعم جهة معينة بل وقفت على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي ، واكتفت هذه المرة بدعوة الشعب للمشاركة في الانتخابات .

٢- التراجع النسبي للشعور السياسي المذهبي نتيجة انحسار المد الطائفي بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبل أربعة سنوات عندما كانت الاستحقاقات الكبرى يتم حسمها مذهبياً واثنياً .

٣- حدوث انقسامات داخل الكتل السياسية التي كانت مشاركة وبقوة في الانتخابات الأولى لمجلس النواب . بسبب الاختلافات في الرؤى واختلافهم حول تقاسم المناصب الحكومية .

٤- تراجع ثقة الناخبين بالطبقة السياسية الحاكمة التي أدارت العملية السياسية خلال الدورتين الانتخابيتين ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، جراء عدم الإيفاء بالوعود التي تعهدوا بالالتزام بها ، سواء ما تعلق منها بالجانب الأمني أو الاقتصادي أو بتوفير الخدمات والحد من البطالة . . .. وهذا عد عاملاً سلبياً على حجم المشاركة الانتخابية .

٥- الإجراءات والتدابير التي اتبعتها المفوضية العليا للانتخابات للحد من ظاهرة التزوير في الانتخابات ومن هذه الإجراءات .

أ- السماح للمراقبين ووكلاء الكيانات السياسية الاطلاع على إجراءات الاقتراع في المراكز الانتخابية وفي داخل المحطات الانتخابية .

ب- اقتطاع أسماء ناخبي التصويت الخاص (الجيش والشرطة) من سجل الناخبين العام وإدراج أسمائهم في سجل خاص بهم والسماح لهم بالتصويت قبل يوم الاقتراع لمنع حالات التصويت المتعدد .

ج- وضع إجراءات خاصة لناخبي التصويت الخاص المتعلقة بفئة الراقدين بالمستشفيات والسجناء فقد اعتمدت المفوضية إجراءات التصويت المشروط لتصويتهم ومن خلالها تظهر أهلية الناخب للتصويت(١٣) .

د- تنظيم سجل الناخبين وفق تسلسل الحروف الهجائية ، لتسهيل عملية الاقتراع للناخبين ، ولتخفيف الضغط على محطات الاقتراع داخل المركز الانتخابية ولمنع التصويت المتكرر .

ولدى مقارنة نسبة المشاركة الفعلية في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلتها انتخابات ٢٠٠٥ ومن الجدول (٥) والخريطة (٥) يمكن ملاحظة الآتي :

١- انخفاض المعدل العام لنسبة المشاركة الفعلية في انتخابات ٢٠١٠ إلى (٦٢٪) بعد أن كانت (٧٤,٩٧٪) في انتخابات ٢٠٠٥ ، ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى تراجع نسبة المشاركة في عموم أقضية ونواحي منطقة الدراسة ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المشاركة كانت متقاربة إلى درجة كبيرة في أقضية ونواحي المحافظة في انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب .

ولكن عند مقارنة نسبة المشاركة بحسب الاقضية والنواحي للدورتين الانتخابيتين نلاحظ إن قضاء مركز المدينة قد سجل في الانتخابات الأولى نسبة مشاركة بلغت (٧٢,٣٪) انخفضت هذه النسبة في الانتخابات الثانية إلى (٦٢٪) بانخفاض مقداره (١٠,٣٪) ، كما انخفضت النسبة في قضاء الهندية من (٧٩,٦٪) إلى (٦٢٪) بانخفاض مقداره (١٧,٦٪) ، قضاء عين التمر انخفضت فيه النسبة من (٨٠,١٪) إلى (٦١,٩٪) في ٢٠٠٥ بمقدار (٨,١٥٪) ، ناحية

الحسينية انخفضت فيها نسبة المشاركة الانتخابية في الانتخابات الثانية فبعد أن كانت (٧٥٪) لتصبح ٦١,٩٪) بانخفاض بلغ (١٢,٩٪)،ناحية الجدول الغربي تغيرت فيها نسبة المشاركة نحو الانخفاض فبعد إن كانت تبلغ في الانتخابات الأولى (٧٨,٦٪) انخفض إلى (٦٢٪) في الانتخابات الثانية بانخفاض مقداره (١٦,٦٪) ، وأخيرا ناحية الحر التي سجلت نسبة مشاركة عالية في انتخابات ٢٠٠٥ بنسبة (٧٧,٦٪) لتنخفض في انتخابات ٢٠١٠ إلى (٦٢,١٪) بانخفاض عام بين الدورتين الانتخابيتين بلغ (١٥,٦٪) .

٢- انخفاض الفرق بين اعلى نسبة مشاركة واقل نسبة مشاركة بين أقضية ونواحي المحافظة في انتخابات ٢٠١٠ . فبعد أن كان الفرق في انتخابات ٢٠٠٥ بين أعلى نسبة مشاركة والتي سجلت في قضاء عين التمر (٨٠,١٪) واقل مشاركة نسبة سجلت في قضاء مركز المدينة بواقع (٧٢,٣٪) ، بنسبة انخفاض بلغت (٧,٧٨٪) ، انخفض هذا الفرق في انتخابات ٢٠١٠ ، فأصبحت نسبة المشاركة في المنطقتين متقاربة إلى حد كبير وهي مبينة في جدول (٥) .

٣- أما في ما يتعلق بالتصويت الخاص (الجيش والشرطة - السجناء والراقدين في المستشفيات) والمصوتين في الخارج . وفي ظل نظام التصويت بالقائمة المغلقة الذي طبق في انتخابات الجمعية الوطنية وانتخابات الدورة الأولى لمجلس النواب العراقي ، وبعد أن تم توزيع (٢٣٠) مقعد من مقاعد البرلمان على المحافظات وتخصيص (٤٥) مقعداً تعويضياً،فقد تم إضافة أصواتهم إلى الأصوات الوطنية واحتساب حصتها من المقاعد التعويضية . أما في انتخابات ٢٠١٠ وفي ظل اعتماد نظام التصويت بالقائمة المفتوحة ، فتم إضافة أصوات التصويت الخاص بالإضافة إلى تصويت الخارج إلى أصوات محافظاتهم ، وجرى اقتراع ناخبي التصويت الخاص يوم (٢٠١٠/٣/٤) ، أي قبل موعد التصويت العام بثلاثة أيام ، وكان تصويت مشروط لإفراد الجيش والشرطة في هذه الانتخابات ، على عكس الانتخابات الأولى . حيث قامت المفوضية العليا للانتخابات بفتح مراكز ومحطات إضافية خاصة بناخبي

التصويت الخاص باستخدام ورقة الاقتراع المشروطة ، للذين لم تظهر أسماؤهم في سجل الناخبين الخاص بهذه الفئة .

جدول (٥)

نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ بحسب الاقضية والنواحي في المحافظة

ت	اسم القضاء او الناحية	عدد المسجلين	عدد المصوتين	النسبة ٪
١	قضاء مركز المدينة	٢٨٣٠٨٤	١٧٥٦١٦	٦٢
٢	قضاء الهندية	٥٩٠٣٧	٣٦٦٥٤	٦٢
٣	قضاء عين التمر	١٣٢٣٣	٨٢٠٤	٦١.٩
٤	ناحية الحسينية	٦٠٠٣٧	٣٧٢٢٢	٦١.٩
٥	ناحية الجدول الغربي	٥٥٥٥٣	٣٤٤٩٤	٦٢
٦	ناحية الحر	٦٦٣٥٦	٤١٢٤٤	٦٢.١
٧	التصويت الخاص	———	٦١٤٢٥ (❖)	———
٨	تصويت الخارج	———	٨١١١	———
	المجموع	٥٣٧٣٠٠	٣٣٣٤٣٤	٦٢

(❖) يشمل هذا الرقم ناخبي الحركة السكانية والمهجرين المسجلين والغير مسجلين والمستشفيات والسجون وافراد الجيش والشرطة لإتاحة الفرصة لهم للإدلاء بأصواتهم ، والشروط المطلوب توافرها في ناخبي التصويت الخاص لاثبات أهليتهم للتصويت هي(١٤) :

١- إبراز الهوية التعريفية الخاصة بسلك الجيش والشرطة لإثبات حقيقة انتمائهم إلى تلك المؤسسة .

٢- وجود اسمه في السجل الخاص بهذه الفئة ليتمكن من الإدلاء بصـــــوته في محطات الانتخاب داخل المراكز الانتخابية .

خارطة (٥)

نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠١٠ في المحافظة

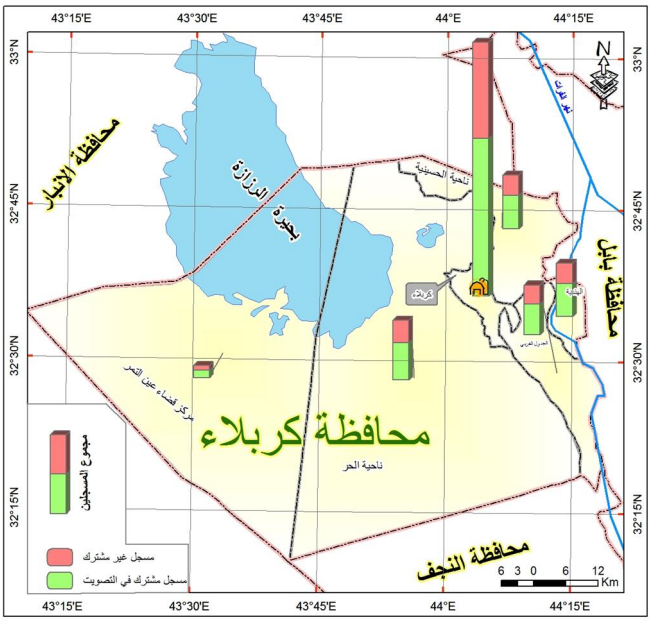

المصدر :جدول (١٢) بالاعتماد على: بيانات مكتب مفوضية كربلاء،قسم تسجيل الناخبين

المصدر : جدول (٥) بالاعتماد على بيانات مكتب مفوضية كربلاء / قسم تسجيل

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١- اعتمدت المفوضية في توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية على تقسيمات البطاقة التموينية وان اغلب هذه المراكز تمركزت داخل المدن وهذا الإجراء قد أعاق مشاركة الكثير من الناخبين في العملية الانتخابية بسبب البعد الجغرافي لهذه المراكز الانتخابية وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية.

٢- أظهرت نتائج الدراسة صحة ما توصلت اليه الدراسات المماثلة التي تناولت موضوع الانتخابات في العراق والمتعلقة بدور المرجعية الدينية في تحفيز الناخبين للمشاركة الواسعة في الانتخابات والتصويت القوائم معينة أيضاً .

٣- على الرغم من إن ظاهرة الفقر والبطالة وانخفاض المستوى التعليمي هي من الظواهر الواضحة في العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص إلا أن هذه الظواهر لم تشكل عائقا كبيرا أمام الناخبين في التفاعل مع العملية السياسية ، بحيث بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ أكثر من (٧٤٪ و ٦٢٪) في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .

٤- أن انخفاض نسبة المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية في منطقة الدراسة بشكل خاص والعراق بشكل عام جاء نتيجة تردي الوضع الأمني والاقتصادي في العراق بالإضافة إلى تصاعد الخلافات والانقسامات بين الكتل السياسية المنضوية في التشكيلة الحكومية .

٥- أظهرت الدراسة دور العوامل الجغرافية في التأثير على سلوك الناخب وتوجهاته الانتخابية .

ثانياً : **التوصيات** :-

١- يفضل أن تستعين الهيئات المشرفة على الانتخابات بالجغرافيين السياسيين بإن يعملوا كمستشارين لغرض الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات بمختلف انماطها ومستوياتها ، لما يمتلكون من قاعدة معلوماتية واسعة في هذا المجال .

٢- ضرورة إجراء تعداد سكاني شامل للعراق ، إذ تعد خطوة مهمة لمعرفة الأعداد الحقيقة للسكان بشكل عام وأعداد من يحق لهم الانتخاب بشكل خاص ، كما يؤدي إلى معرفة أحوالهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وذلك لان الطريقة الحالية المعتمدة على البطاقة التموينية يشوبها الكثير من الأخطاء ومعرضة للتلاعب والتزوير .

٣- على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تنشر بيانات تفصيلية عن سير مجريات العملية الانتخابية ، فيما يتعلق منها بأعداد المسجلين والمشتركين في كل مركز انتخابي وليس في كل مركز تمويني بشكل عام ، بالنسبة للتصويت العام والتصويت الخاص ، بالإضافة إلى نشر بيانات عن الناخبين من حيث النوع والمستوى الاقتصادي والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ومحل

الإقامة ليتسنى للباحثين الحصول على البيانات التي تؤكد ما يتوصلون اليه من نتائج عند أجراء دراساتهم في هذا الموضوع .

ملخص البحث

تعد جغرافية الانتخابات أحدى المجالات التطبيقية المعاصرة للجغرافية السياسية ، التي تهتم بدراسة التباين المكاني (الجغرافي) ، للتصويت الانتخابي وأنماطه وأسبابه وتفسير ذلك وتحليله ، أي دراسة المؤثرات البيئية (المكانية)على الناخبين . إضافة الى اهتمامها بدراسة التنظيم المكاني للانتخابات ودراسة البرامج الانتخابية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأحزاب المتنافسة وأثرها في السلوك الانتخابي للمصوتين ، كما تهتم بدراسة النظام الانتخابي المتبع والأسباب الجغرافية وراء اعتماده وكيفية تطبيقه وحل مشاكله .

لذلك ركزت الدراسة بهدفها ومنهجيتها على دراسة التباين المكاني للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء للدورتين الانتخابيتين ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ البرلمانية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للناخبين ، يقلل من تأثرهم بالانتماءات الطائفية والعشائرية ، ويزيد من مستوى اهتمامهم بالبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية عند الإدلاء بأصواتهم الانتخابية ، ونتائج الانتخابات قد أثبتت إن الناخبين قد صوتوا بدافع انتماءاتهم الطائفية والقومية وبتوجيه من المرجعيات الدينية والعشائرية والسياسية التي دفعت الناخبين للتصويت بحسب رغباتها وتوجهاتها الطائفية والقومية ومن ثمّ تم الاعتماد على التوافقات السياسية التي تشكلت الحكومة على ضوءها ، بطريقة بعيدة عن المسار الديمقراطي وبالتالي أفرزت هذه التوافقات حكومة ضعيفة غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة دون الرجوع إلى الإطراف الأخرى في التشكيلة الحكومية ، والدليل أنها لم تستطع النهوض بالواقع الخدمي وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعب ، كما أنها لم تستطع تحقيق الاستقرار الأمني في العراق ، وأخيراً يمكن القول أن العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية كان لها الدور الكبير في تباين السلوك الانتخابي في المحافظة .

Abstract

Election Geography is considered one of the modern application fields of political geography , it concerned with place variety (geographical) of election voting and its modes , reasons and their explanation and analysis in addition to its concerned with place organization of elections and study the political , economic and social election programs of competition party's and their effection on the elected behavior of electors It's also concerned with follows' election system and geographical reasons of it dependence applicates and solve how its problems. So the study is concentrated on its used aim and methodical the studied of spatial variation in turnout for elections of the karbala province of two election cycles (2005-2010). , the of the study results showed that the elevated electors level of social economics, and teaching decrease from their affection by sectarianism and tribalism loyalty and increases from their concerned level by the election programs of the political party's through given their election votings the results of parliament elections proved that the electors are voting by their sectarianism and nationalist loyalty urge and by guiding from the religions ,tribalism and political references that wich pushed the electors to vote according to their desires , sectarianism and national directions This ultimately depends on the political agreements which the government is formed according to them by method far away from the democratic progress, thus sorted these agreement weak government cannot make strict decisions without back to the other edges in the evidence it cannot rise with the actual service and improved the social and economic level of the people, it also cannot achieve the security stabilization in the Iraq . finally we can say that the political , ideological social economics and geographical factors were had the biggest role in the variance of the election behavior in the province.

قائمة المصادر والمراجع

١- قاسم محمد الدويكات . الجغرافية السياسية ، ط١ ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٣.

٢- غالب ناصر عبد العزيز السعدون . جغرافية الانتخابات منظور معاصر في الجغرافية السياسية نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، العدد (٦٢) السنة ٢٠٠٧، كلية التربية – ابن رشد جامعة بغداد،ص ١-٢ .

٣- محمد محمود إبراهيم الديب . الجغرافية السياسية منظور معاصر . ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢ .
٤- سعد العبد لي . الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة) ، ط١، دار دجلة ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص١١٩ .
٥- عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل . النظم الانتخابية ، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات ، لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص٦٤.
٦- جاسم محمد محمد علي .الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق . دراسة في الجغرافية الانتخابية . أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية ، ٢٠١١.ص٧٧.
٧- جاي .س. جود وين، جيل – الانتخابات الحرة والنزيهة ، ترجمة فايزة حكيم واحمد منيب ، العدد الثاني ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،٢٠٠٤،ص٤١.
٨- مصطفى حسن . المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٧) بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٠-١١.
٩- ريبين أبو بكر عمر . المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)جامعة السليمانية ، كلية القانون ، ٢٠٠٧ ، ص١١٨- ١١٩.
١٠- المادة (٢٠) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .
١١- مصطفى حسن . مصدر سابق ، ص١٠-١١ .
١٢- شاكر فرحان الزيدي .جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد – كلية الآداب ، ٢٠٠٧،ص١٠٨.
١٣- وحيد أنعام غلام . جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من (٢٠٠٥- ٢٠١٠) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة ديالى – كلية التربية – الأصمعي ،٢٠١١، ص٩٠.
١٤- مفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق . إجراءات التصويت الخاص المشروط للجيش والشرطة ، دائرة العمليات ، قسم الإجراءات والتدريب .